عقب ترؤسه اجتماع رؤساء الجمعيات الكشفية العربية

الطريجي: الكويت تستضيف أكبر ملتقى شبابي كشفي برعاية الغانم في مايو المقبل

جانب من الاجتماع

أعلن رئيس مجلس إدارة جمعية الكشافة الكويتية رئيس الاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب النائب الدكتور عبدالله الطريجي عن استضافة الكويت لأكبر ملتقى شبابي كشفي خلال شهر مايو المقبل تحت مسمى «تمكين».

وأوضح الطريجي في تصريح صحفي أمس عقب ترؤسه اجتماع رؤساء الجمعيات الكشفية العربية ان ملتقى «تمكين» سيعقد خلال شهر مايو المقبل تحت رعاية رئيس مجلس الأمة الرئيس الفخري للاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب مرزوق علي الغانم.

وأشار الى أن الاجتماع خرج بالعديد من التوصيات ومنها اعتماد الجدول الزمني لفعاليات وأنشطة العام الجاري 2022 مبينا أن دولة الكويت «لها نصيب الأسد» حيث ستستضيف نحو سبع فعاليات كشفية متنوعة.

وقال الطريجي انه جرى توثيق الحركة الكشفية الكويتية منذ انطلاقتها عام 1936 وحتى 2021 من خلال كتاب توثيقي تم ايداعه في مكتبة المنظمة الكشفية العربية.

وأضاف أنه تمت الإشادة بجهود جمعية الكشافة الكويتية والإنجازات التي حققتها خاصة خلال فترة جائحة فيروس كورونا المستجد ومدى تعاون وتطوع الكثير من أبناء الكشافة والعمل جنبا الى جنب مع العاملين بوزارة الصحة.

وأعلن عن الموافقة بالإجماع على نقل مقر الاتحاد العربي لرواد الكشافة من لبنان الى الكويت.

ونوه باعتماد عدد من الطلبات التي تقدمت بها بعض الجمعيات الكشفية العربية لتنظيم فعاليات وأنشطة كشفية فضال عن تفعيل ندوات ودورات خاصة للشباب.

ومن جانبه قال وزير الشباب والرياضة رئيس جمعية الكشافة الفلسطينية الفريق جبريل الرجوب في تصريح له ان استضافة الكويت المقررة للملتقى الشبابي «تمكين» في ظل هذا الوضع الصعب الذي يعيشه الإقليم العربي بكل تفاصيله «خطوة موفقة» خاصة وأنه سيكون تحت رعاية رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم.

وأكد الرجوب أن الغانم «ضمير الشعب الكويتي في ارثه وقامة عربية كبيرة لها مكانتها وحيزها من خلال مواقفه المتميزة في القضايا العربية» لذلك سيكون اضافة ايجابية على مدخلات ومخرجات هذا الملتقى.

وأعرب عن سعادته باستضافة فلسطين للقاء الكشفي الإقليمي ال16 للمفوضين الدوليين العرب والذي ينظمه الإقليم الكشفي العربي وتستضيفه جمعية الكشافة الفلسطينية في شهر مارس الجاري.

وأوضح أنه سيشارك في هذا المؤتمر الكشفي 12 دولة عربية مؤكدا أن اقامة هذا المؤتمر يعتبر رسالة للشعب الفلسطيني من الأشقاء العرب تحت عنوان «نزحف لكم وقضيتكم في وجداننا».

ومن جهته أشاد وكيل وزارة التربية القطري رئيس جمعية الكشافة القطرية الدكتور ابراهيم النعيمي في تصريح له بقيادة دولة الكويت للجنة الكشفية العربية متمثلة في الدكتور عبدالله الطريجي.

وأشار النعيمي الى أن «ذلك ليس بغريب على الكويت وأبنائها والخبرة التي تمتلكها في المجال الكشفي والقيادة المتميزة على مستوى الوطن العربي والعالمي» مبينا أن «جهود دولة الكويت أثمرت عن اقامة وتنظيم أنشطة وفعاليات كشفية متميزة نفتخر بها وندعمها».

وحول نقل مقر الاتحاد العربي لرواد الكشافة الى الكويت قال النعيمي انها «خطوة موفقة ومهمة» مؤكدا على دعم توجه دولة الكويت في هذا العمل للارتقاء بالحركة الكشفية.

وأشار الى أن اجتماع اليوم «أمس» تضمن عرضا ألنشطة الجمعيات الكشفية العربية في أزمة «كورونا» مشددا على أن «متطوعي الكشافة قاموا بجهود كبيرة خالل هذه الظروف الصعبة».

بدوره أكد مدير عام المديرية العامة للكشافة والمرشدات بوزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان الدكتور يعقوب الخلفان في تصريح له أن «هناك نقلة نوعية في البرامج الكشفية سواء على مستوى الخليج أو على مستوى الوطن العربي منذ تولي الدكتور الطريجي رئاسة اللجنة الكشفية العربية مبينا أنه كان هناك سباقا متميزا لتنفيذ هذه البرامج.

اقترح تشكيل لجنة وزارية لدراسة آفة المخدرات ووسائل التوعية من أخطارها

الحمد لتخصيص وحدات صناعية للشباب لإقامة مشاريعهم

أحمد الحمد

أعلن النائب أحمد الحمد عن تقدمه باقتراح برغبة بشأن تخصيص وحدات صناعية للشباب.

وقال الحمد في مقدمة اقتراحه لقد اهتم الدين الإسلامي بسن الشباب اهتماما بالغا لما لهذه الفترة من أهمية كبرى في بناء المجتمع، ولكون الشباب هم عماد الأمم، والاهتمام بقضايا الشباب

واتجاهاته ومشاكله هو اهتمام بالمجتمع ككل وبمستقبله لأنهم يمثلون جيل المستقبل، والطاقات التي تسهم في تحقيق أهداف المجتمع وإنجازاتها.

وأضاف أن الشاب في هذه المرحلة يتطلع إلى مستقبله ويهتم به كثيرا ويحاول قدر الإمكان إعداد نفسه وتهيئتها لشغل الأدوار التي تنتظره، واختيار العمل ونوعه يعد من أهم القرارات التي يتخذها الشاب في حياته لأنه يتوقف على هذا القرار مكانته في المجتمع ونجاحه في عمله.

ونص الاقتراح على ما يلي:

«بناء وحدات صناعية صغيرة على قطعة أرض كبيرة في كل محافظة من محافظات البلاد على ألا تقل عدد الوحدات عن «100» وحدة وبواقع مائتي متر للوحدة في كل محافظة، وتوزع هذه الوحدات على الشباب لعمل مشاريعهم التشريعات الجزائية وتفاقمت إلى حد كبير، مما التي تفرض عقوبات مغلظة على تعاطيها أو الاتجار بها، ومن هذه التشريعات في دولة الكويت القانون رقم «4» لسنة 1983 في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها، والمرسوم بالقانون رقم «48» لسنة 1987 في شأن مكافحة المؤثرات العقلية وتنظيم استعمالها والاتجار فيها.

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم «74» لسنة 1983 أن مشكلة المخدرات قد أصبحت جذورها ضاربة في أعماق المجتمع الدولي في العصر الحاضر، شغل ولاة الأمور لما تجره من تدهور في الصحة العامة والأخلاق

وتعطيل القوى البشرية، بما يصيبها من الوهن والمرض، ودلت الإحصائيات على انتشارها في محيط الشباب مما ينذر بالخطر».

كما جاء في المذكرة الإيضاحية للمرسوم بالقانون رقم «48» لسنة 1987 أنه قد «ظهرت في السنوات الأخيرة مشكلة تعاطي المواد المؤثرة عقليا ومستحضراتها في غير الأغراض الطبية وانتشارها بين فئات الشباب المختلفة الذي هو عدة الدولة وذخيرتها وطاقتها الإنتاجية وحصنها الواقي».

لذا كان من الضروري التفكير في الوسائل التي تكفل حماية شبابنا من الانزلاق نحو هذا المستنقع الخطير، ولا سيما أبناؤنا وبناتنا في المؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها وأنواعها، وهي مسؤولية تقع على جهات رسمية متعددة في مقدمتها وزارة التربية ووزارة التعليم العالي ووزارة الداخلية

ونص الاقتراح على الآتي:

« تشكيل لجنة تتبع وزير التربية تضم ممثلين عن وزارة التربية، وجامعة الكويت، ووزارة الداخلية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بقضايا الشباب، لدراسة هذه الظاهرة، واقتراح الوسائل الكفيلة بتوعية الشباب بالآثار الخطيرة للمخدرات والمؤثرات العقلية على صحتهم ومستقبلهم، ووضع الحلول الكفيلة بمنع هذه الآفات التي تهدد مستقبل الشباب مع تحذيرهم من المغريات التي يعرضها قرناء السوء، وتذكيرهم بالوازع الديني الذي يدين هذا السلوك الشائن، وإيجاد خطة مشتركة بين الجهات المعنية لمحاربتها والحد منها».

العارضي: عدم السماح للمشتبه بهم في قضية العارضية بالسفر خارج البلاد

مساعد العارضي

أعلن النائب مساعد العارضي أنه تم التواصل مع وزير الداخلية بالوكالة داعيا إلى على عدم التهاون وضرورة استنفار الأجهزة الأمنية وعدم السماح لجميع المشتبه بهم في قضية العارضية من السفر لحين القبض على القاتل كونه يسبب خطورة على الآخرين ولحفظ دم المواطنين.

الساير للجلاوي: هل شكلت لجنة تظلمات في وزارتكم لتلقي شكاوى العاملين حول توزيع مكافأة «كورونا»؟

مهند الساير

وجه النائب مهند الساير سؤالا إلى وزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة جمال الجلاوي نص على ما يلي:

وردت في الآونة الأخيرة العديد من شكاوى المواطنين العاملين في الجهات الحكومية المختلفة أثناء فترة الإغلاقات بسبب انتشار جائحة كورونا الصادر في 24 فبراير 2020 حول عدم شمولهم في قرار المكافأة المالية «الصفوف الأمامية» عن تلك الفترة، ووجود تمايز في منح هذه المكافأة وحرمان مجموعة من مستحقيها من دون مسوغ قانوني.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1 ـ ما القرارات التي يتم الاستناد إليها لتحديد آلية توزيع المكافأة المالية للعاملين في القطاع الحكومي عن فترة انتشار جائحة كورونا؟ يرجى تزويدي بصورة ضوئية عنها.

2 ـ هل شكلت لجنة تظلمات في كل من وزارتكم والجهات التابعة لكم لتلقي شكاوى العاملين بهذا الشأن؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من قرار تشكيلها، والمدة الزمنية للرد على التظلمات، وآلية التعامل مع التظلمات المقبولة.

3 ـ هل طلب ديوان الخدمة المدنية أو مجلس الخدمة المدنية أو إدارة الفتوى والتشريع تشكيل هذا النوع من اللجان لتفويت فرصة التمايز في تنفيذ القرار بين العاملين؟

4 ـ هل حصلتم على رأي الإدارة القانونية أو إدارة الفتوى والتشريع في البت حول استحقاق فئة من العاملين على هذه المكافأة من عدمه؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية عنه.

الغريب: هل لدى «التجارة» آلية لتحديد سعر السلع الغذائية والاستهلاكية ووضع سقف أعلى لها؟

وجه النائب يوسف الغريب سؤالا الى وزير التجارة والصناعة فهد الشريعان نص على ما يلي:

ابتكر التجار في الفترة الأخيرة أساليب عدة لرفع الأسعار على نحو فاحش في ظل صمت وزارة التجارة والصناعة وجهاتها الرقابية وفشلها في مواكبة التصدي لهذه الأساليب، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم في السلع الاستهلاكية، فقد لوحظ في الفترة الأخيرة قيام بعض التجار بالعمل على نقص العرض لبعض السلع لزيادة الطلب عليها، ثم رفع الأسعار متحججين بذلك بتناقص المخزون العالمي، وارتفاع كلفة الإنتاج، والظروف المناخية.

ولقد وصل الأمر في ظل غياب الرقابة إلى احتساب بعض المحلات والمطاعم «زجاجة المياه العادية أو الغازية» بمبلغ يصل إلى أكثر من نصف دينار، على الرغم من تسعيرتها المعروفة والمحددة مسبقا.

وحيث إن غلاء الأسعار شبح يلتهم ميزانيات الأسر، ومازال التنسيق بين الجهات الحكومية غائبا ووزارة التجارة والصناعة عاجزة عن زيادة كفاءة الموانئ، والجمارك، وطرق التخزين، وتحسين بيئة الأعمال مباشرة كونها أمورا مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقضية، وعلى الوزارة تفعيل جميع أدواتها الرقابية وتسخير كل سياستها للتغلب على هذه الظاهرة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ هل لدى الوزارة آلية لتحديد سعر السلع الغذائية والاستهلاكية ووضع سقف أعلى لها بحيث تكون المنافسة بين التجار في خفض الأسعار عن سقفها الأعلى؟ وما مصير القرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن خصوصا قرار الوزارة الصادر في مارس 2020 بتثبيت أسعار كل أنواع السلع الغذائية في البلاد؟

2 ـ ما دور الوزارة تجاه بعض الشركات الموردة أو المصنعة التي تقوم بممارسات احتكارية أو بغش تجاري أو حيل مبتكرة لزيادة الأسعار أو ترفع سعر السلع الغذائية مباشرة على المستهلك، خصوصا في ظل وجود المرسوم بالقانون رقم 10 لسنة 1979 في شأن الإشراف على الاتجار في السلع والخدمات والأعمال الحرفية وتحديد أسعار بعضها ولائحته التنفيذية؟ مع تزويدي بكشف يوضح عدد المخالفات والعقوبات الموقعة على الشركات لآخر ثلاث سنوات.

3 ـ أكدت تقارير صحافية أن الشركات المحلية الكبرى ومستوردي السلع الغذائية والاستهلاكية، تقدموا بطلبات إلى وزارة التجارة والصناعة، لرفع الأسعار على المستهلكين بنسب متفاوتة، مع تزويدي برد الوزارة على هذه المطالب وسياسة الوزارة بشكل عام تجاه هذه القضية.

4 ـ الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في القضايا التالية، والتي أعلنت عنها الوزارة في وقت سابق مخططة للقضاء على ظاهرة غلاء الأسعار:

أ ـ التنسيق مع الجمعيات التعاونية وحثها على تخفيض نسبة أرباحها لمصلحة المستهلك.

ب ـ التنسيق مع الإدارة العامة للجمارك في خفض رسوم الجمارك على بعض السلع الاستهلاكية الأساسية لتخفيض أسعار السلع بشكل عام.

ت ـ التنسيق مع مؤسسة الموانئ الكويتية لتخفيض رسوم الاستيراد على السلع الغذائية بهدف تخفيض سعر السلع الغذائية.

ث ـ إنشاء مخازن كافية وتأجيرها للراغبين من الموردين والمصنعين للقضاء على معضلة التخزين التي تتحجج بها أغلب الشركات في ارتفاع أسعار السلع الغذائية.

ج ـ تكثيف الحملات التفتيشية على المحلات والشركات والأسواق الموازية وتفعيل العقوبات.